المحاضرة الأولى

أساسيات الاقتصاد الكلي

علم الاقتصاد ينبني على فكره جوهرية ألا وهي المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية:- تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة مع الحاجات غير المحدودة للمجتمعات البشـرية، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).

ما هو مفهوم الندرة؟

إن الموارد الطبيعية الموجودة في الطبيعة توصف بأنها محدودة وكميتها معروفة وأحجامها مضبوطة وبالتالي لا يمكن زيادتها بسهوله خاصة إذا ما قورنت بحاجيات الإنسان فحاجيات الناس قديما تختلف عن حاجيات الناس الآن وما كان في السابق شي ثانوي اصب حالان شي ضروري ومن هنا إذا قارنا بين موارد الاقتصادية مع حاجيات الناس توصف بأنها نادرة ولا نعني بأنها غير موجود هاو قليلة مقارنة بحاجيات الناس ومنه جاء علم الاقتصاد لحل هذه المشكلة.

تعريف علم الاقتصاد:- هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج( العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.

**كما يمكن تعريفه على أنه :** العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.

س/ما هو هدف علم الاقتصاد؟

ج/تحقيق الرفاهية للمجتمع.

أقسام علم الاقتصاد:-

وينقسم منهجيا علم الاقتصاد إلى قسمين هما:   
1- الاقتصاد الجزئي : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

2- الاقتصاد الكلي : وهو دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناتج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي،والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية.

نشوء وتطور علم الاقتصاد:-

هناك ثلاثة أنظمة اقتصاديه يجب معرفتها:-

1-النظام الإسلامي

2-النظام الاشتراكي الذي زال

3-النظام الرأسمالي الليبرالي الذي هو مطبق الآن في جميع دول العالم.

المدارس:-

المدرسة الكلاسيكية:-

* أهم مؤسسيها هو آدم سميث (1776)، ويتلخص فكرها في:
* اليد الخفية (The Invisible Hand) تحرك النشاط الاقتصادي وهي الأسعار.
* قانون ساي (Say’s Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل أي كل عرض يخلق الطلب المرافق له وان كل سلعة يجب أن تلقى من يستهلكها ومنه لا يمكن التحدث فائض للعرض مقارنة للطلب أو عجز بالطلب مقارنة بالعرض لذلك لا يمكن التكلم عن أزمة بالسوق أو على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي.
* الحرية الاقتصادية، وعدم الحاجة لتدخل الدولة.

المدرسة الكينزية:-

* مؤسسها جون مينارد كينز (1936)، ويتخلص فكرها في:

توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد أي الاقتصاد يمكن له أن يوصل إلى التوظف الكامل ويحقق التوازن في حالة الكساد والكساد يعني هو تفوق العرض على الطلب أي تكسد السلع في السوق.

* ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

المدرسة النقدية الحديثة:-

* مؤسسها ميلتون فريدمان (1957)، ويتلخص فكرها في:
* التضخم ظاهرة نقدية أي انه كل ما تفوقت الكتلة النقدية على الكتلة السلعية فنحن في حالة تضخم والتضخم هو الارتفاع العام لجميع السلع والخدمات على مستوى الاقتصادي.
* السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية أي يجب التدخل بالسياسة النقدية والمالية لمعالجة التضخم.

مدرسة التوقعات الرشيدة:-

* مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سيرجنت (1970-1980) ويتلخص فكرها في:
* السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة ومن خلالهما يمكننا أن نقيس مدى تقدم الدول.

النمو الاقتصادي:-

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى ،كما نلاحظ أن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

* تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي يمكننا زيادة الإنتاج من سنة إلى أخرى باستصلاح الأراضي الفقيرة واستغلال الأراضي الغير مستغلة كذلك أيضا نطور الموارد النفطية كذلك نزيد راس المال البشري عن طريق التدريب والتعليم والابتعاث وزيادة راس المال المادي باستخدام التكنولوجيا الحديثة والآلات إلى الوصول إلى درجة الكفاءة من الاستخدام المادي.
* التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل:-

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، ذكرنا عدم الادخار لأنه لو ادخرنا فيجب أن يكون العنصر الثالث وهو البنوك لذلك ذكر عدم الادخار لتبسيطها.

دور القطاع الحكومي:-

يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات تأتي الدولة بالإنفاقات من الإيرادات التي تحصل عليها في مختلف المجالات لذلك يجب تحقيق التوازن من خلال الإيرادات والنفقات لتحقيق الهدف وهو رفاهية المجتمع.

حالة السلع والخدمات العامة:-

**السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعياً ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها مثل المطارات والموانئ والطرقات.**

**حالة التأثيرات الخارجية**:-

**هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي مثال:-**

**الأول :**تأثير ايجابي:- أناس بنوا جامعة فتأثير هذه الجامعة ايجابي بتخريج الكفاءات العالية والقيادية الجيدة.

الثاني:-تأثيرات سلبيه:- الذي يبني مصنعا لكي يلوث الجو والبيئة ويضر بصحة الإنسان والحيوان وكل هذه التكاليف يتحملها الاقتصاد الكلي من الميزانية عن طريق بيعها للموارد الطبيعية.

حالة الاحتكار الطبيعي:-

**وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.**

الموارد الاقتصادية:-

تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج، وهي:

* **الأرض**: جميع الموارد الطبيعية.
* **العمل:** القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية.
* **رأس المال:** موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني.
* **التنظيم:** ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.ِ

السياسة الاقتصادية:-

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

العلاقة بين أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية:-

يجب أن يكون هناك تطابق وتناسق ما بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر-مثلا- لا بد له من سياسات لتوفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير.

أتمنى التوفيق للجميع

أخوكم/أبو ثامر المحتوى بالأسود

كلام الدكتور بالأحمر